# الفلسفة والرهان الأخلاقي

**د. ناصر محمد الشعلالي**
**كلية الآداب– جامعة الزاوية**

**تقديم :**

تعد مسألة البحث في أخلاقيات المهنة من وجهة النظر الفلسفية المحضة، واحدة من أكبر الإشكالات التي تواجه الباحثين والمهتمين على وجه الخصوص، فتفشي ظاهرة انعدام الأخلاقيات في إطار المهن، والممارسات غير المهنية أدَّى في صوره المتعددة إلى البحث عن آليات وأساليب لتحديد مفهوم الثقافة المهنية، وما يرتبط بها من أنماط سلوكية، ومصطلحات عقلية، ونظريات سوسيو أخلاقية، تبحث عن حلول لقضية بلغت مرحلة التعقيد.

تعزى دراسة هذه المسألة في واقع الأمر إلى الفلسفة الأخلاقية باعتبارها تنطوي على نظريات معرفية وأخلاقية تناولت الجوانب المهمة في مجال الأخلاق، وسعت جاهدة إلى نقل كثير من المفاهيم الأخلاقية من الجانب النظري إلى حيِّز الممارسة الفعلية، أو التطبيقية، وركزت بثقلها المنهجي والمعرفي على تقديم الحلول الجوهرية لبعض الإشكالات الأخلاقية.

في هذه الورقة البحثية نحاول بجهدٍ متواضعٍ توضيح الدور الفلسفي وأثره في معالجه بعض القضايا الأخلاقية وتقييمها نقدياً، وتبيين بعض المسائل التي تتعلق بأزمة الضمير المهني، ودراسة ظاهرة اندثار الأخلاق في المهن ومحاولة تشريحها وتحليلها وفقاً للمنظور الفلسفي، مسترشداً ببعض المراجع التي تعينني في حدود هذا الموضوع، مستنداً في ذلك إلى المنهج التحليلي النقدي.

**أولاً: الفلسفة بوصفها معاناة وتقييم أخلاقي**

ثمَّة جدل قائم اليوم يدور حول التوجيه النظري الذي يمكن أنْ تمارسه الفلسفة، والدور العملي الذي يستوجب لها تأديته مناصفة مع غيرها من العلوم المعرفية الأخرى ذات الاختصاصات المعقدة والمتشابكة، فالفلسفة في ثوبها الجديد كما يراها

بعض من خصومها لم تعد تمارس دوراً توجيهياً مثمراً بقدر ما باتت تشكِّل جملة من المآزق التي تُغرِّق الإنسان في وهم التفكير وضلالة الاعتقاد.

إنَّ النظر إلى الفلسفة بهذه الصورة المعتّمة يمثل أزمة من نوع ما، فهي لم تكن يوماً مجرَّد طرح لإشكالات تبحث عن حلول، أو معضلات تستوجب صنع مذاهب كبرى، أو معادلات وجودية تستلزم بنية نسقية بغية حلها، وإنَّما كانت الفلسفة ولا زالت في صميمها تحمل لمعات فكرية وضاءة تبحث يمنة ويسرة عن شيء لطالما ظل مفقوداً، ألا وهو الحقيقة بكل معانيها وتصنيفاتها، وهي في الآن ذاته تنطوي على معاناة وتقييم أخلاقي لما يدور في الواقع من أفكار وشواهد وظواهر، فلا يمكن لنا ونحن نناصر التفكير الفلسفي بكل أشكاله وألوانه، جهرة أو خفية، أنْ نمتلك ذاتنا الفلسفية بذاتنا ما لم نتقن كيفية تذليل عاطفة الانتماء لغيره، ودون تعميق شعور الانتماء الفعلي له في الوقت نفسه.

إنَّ الصورة النقدية التي ينبغي للفلسفة أنْ تتزَّين بها في عمقها، هي التي تكسبها الرهان الأخلاقي والمعرفي والقيمي، فهي حين تتولَّى عملية النقد باعتباره أحد الخمائر الجوهرية في العمق الفلسفي، فهي بذلك تكشف عن عورات العلوم الأخرى التي تحاول جاهدة سترها، وتوريتها حول إنجازاتها المتتالية دون النظر إلى الجانب الأخلاقي في هذه الإنجازات، لذا وجب على الفلسفة أنْ تظل هناك في طليعة العلوم النقدية لتمثل النواة اللامرئية لكل آفاق حقيقية.

يقع على عاتق التفكير الفلسفي اليوم مهمة جد شاقة، تتمثَّل في توجيه الوعي البشري نحو الالتزام بمعايير أخلاقية صارمة، ومبادئ تتماشى مع الروح المجتمعية التي تقتضيها طبيعة المجتمع، وذلك عن طريق تفعيل الجانب العملي التطبيقي من الأخلاق بوصفه جانباً يبنى على غايات محدَّدة، أي تلك الغايات التي يتميز بها العقل العملي عن العقل النظري من حيث الوظيفة الأساسية، فبينما تتمحور وظيفة العقل النظري في إحداث تعديل أو تغييرات في اعتقاداتنا، أو الإبقاء عليها كما هي وفقاً لما تقتضيه الاعتبارات المنطقية أو الواقعية "فإنَّ توظيف العقل العملي يستهدف

إمَّا استحداث تغيير في خططنا وأهدافنا أو الإبقاء عليها كما هي، بحسب ما تقتضيه الاعتبارات الواقعية في ضوء تفضيلاتنا وكيفية ترتيبنا لها"[1]، أي بمعنى أدق فإنَّ العقل العملي معني بما نتبنَّى من غايات، بينما يعنى العقل النظري بما نعتقد من غايات وانطباعات واعتقادات.

وممَّا لا شك فيه أنَّ الأخلاق أو المنظومة الأخلاقية على وجه العموم تتعلق بالغايات التي تكون من اهتمامات العقل العملي، التي هي بدورها تعد اختصاصاً من اختصاصات الفلسفة العملية، غير أنَّ هناك من ينكر هذا الدور على الفلسفة، ويعد الفلسفة هي منظومة من المذاهب الفكرية النظرية، وقد يكون هذا جزء من الصواب، ولكن الصواب الفعلي هو أنَّ الفلسفة إلى جانب منظومتها النظرية تمتلك منظومة من الأفكار العملية التي تسهم في تطبيقها، وفكرة الواجب الأخلاقي العملي ليست عنا ببعيد، وكذلك فكرة الضمير وما يسهم فيه من تحديد حالة الرضا الأخلاقي عن العمل الذي نقوم بتأديته.

وممَّا لا غبار عليه أنَّ الفلسفة رغم استقلالية أغلب العلوم على نسقها إلا أنَّها لا زالت تسهم في توجيه هذه العلوم، وذلك إمَّا باقتراح الطريق لها، وإمَّا باختراق النتائج التي تتوصَّل إليها، وذلك من جهة نقدها وتعرية ما تقدمه من نتائج غير أخلاقية، ومهما حصل من تصادم بين هذه العلوم والفلسفة، فهذا لا يلغي الاتفاق بينهما، ولا يخرجهما عن منطق التجانس والتناسب، كما أنَّه لا يجوز بأي حال من الأحوال فصل الفعل الأخلاقي عن الفلسفة؛ لكون الأول يختلف عن الثانية في الوظيفة النظر- عملية فهذا الاختلاف سواء أكان على مستوى الموضوع أو المنهج أو الممارسة التطبيقية لا يلغي وحدتهما، فكما يبحث علم الأخلاق عن الأسباب الجوهرية التي تدفع بالسلوك الأخلاقي نحو السمو والرفعة، وعن العلاقة الضرورية بين الفعل ونتائجه، فكذلك تحاول الفلسفة البحث عن العلاقة الأساسية التي تلف وتحمل هذه الأفعال والسلوكيات مهما تعددت وتباينت نوعياً، ذلك أنَّ معرفة الخاص الجزئي لا تلغي العام، كما أنَّ معرفة العام لا تجيز إلغاء معرفة الخاص، وذلك بفضل الترابط

الجدلي بين العام والخاص، فلا قوام للخاص إلا بالعام، وليس العام سوى علاقة شاملة للخاص.

إنَّ المراهنة الفلسفية على الأخلاق لا تتوقف وحسب حول طبيعة الرابطة التي تربطهما، وإنَّما تتعداها إلى مرحلة التقييم الفعلي والمنطقي لنتائج الفعل الأخلاقي، فعلم الأخلاق هو علم تخصصي يبحث في السلوك والطرائق الأخلاقية المستندة إلى مفهوم الواجب والمؤدية إلى نتائج عملية مرضية، بينما تدرس الفلسفة الأخلاقية كل ما يتعلق بهذا العلم مضيفة إليه أدوات النقد الفلسفي لنتائج الفعل الأخلاقي، وهي الخاصية المميزة التي تغيب على أذهان الكثيرين، ففلسفة الأخلاق هي في أصلها فلسفة نقدية تعتمد أسلوب النظر في المقدمات والنهايات، أو في ممارسة ما هو نظري، وما ينجم عنه من تطبيق ونتائج.

ففي مجال أخلاقيات مهنة الطب على سبيل المثال لا الحصر، يعتقد بعض المناوئين للفلسفة أنَّ الأخلاقيات الطبية قد غدت ساحة للمغامرة يصنع فيها فلاسفة الأخلاق مغامراتهم، وهو في حقيقته وصف غير منصف، "فإمكانية وصول أي شخص إلى نتائج مختلفة في المشكلة نفسها، من قبل عدة فلاسفة في الأخلاقيات الطبية، حادثة محبطة جداً"[2]، بيد أنَّه غالباً ما لا يقوم الفلاسفة بأكثر من توضيح للأسئلة المطروحة على الأطباء الذين يتعذر عليهم اتخاذ هكذا قرارات تحت الضغط، ناهيك عن أنَّ المجتمع لا ينظر نظرة أخلاقية واحدة إلى جملة القضايا المتمثلة في الولادة والموت والعذاب والجنس وغيرها، وهذا ما يجعلنا نقول: إنَّ هناك تعدداً أخلاقياً ولكن يتعذر الوصول إلى إجماع أخلاقي رغم هذا التعدد. مع ذلك تلعب الفلسفة دورها المهم في توضيح المسائل التي يتمكَّن الفلاسفة بمقتضاها من بناء الثقة والوصول إلى الإجماع المفترض في حقل الأخلاقيات الطبية التي يصعب الوصول فيها إلى إجماع أخلاقي دون الاتفاق على (ما هو الطب) ودون تحديد (ما هي حياة الإنسان).

ووفقاً لذلك فإنَّ الفلسفة طالما أنَّها لازالت تعتقد بأنَّها تمتلك الرؤية الأكيدة التي تتناول كلية الطبيعة والتاريخ "فهي تتصرف بالإطار الذي نأمل أنْ تنتظم فيه الحياة الفردية وحياة الجماعات توفر بنية الكون كما الطبيعة الإنسانية ومراحل التاريخ الكوني والتاريخ المقدس عناصر فيها بصمات معيارية، تعطي كما يبدو إشارات إلى الحياة التي يجب أنْ نعيشها"[3].

**ثانياً: أزمة الضمير المهني وتداعياته الأخلاقية.**

يعيش الضمير المهني اليوم في إشكال حقيقي في معظم المجتمعات العالمية، وقد تحوَّل في عالمنا العربي عموماً ومجتمعنا الليبي على الوجه الأخص إلى ما بات يشبه الأزمة الأخلاقية الفعلية التي تتكشَّف عبر جملة من الاختلالات الطارئة على منظومة الوعي الأخلاقي لدينا، يتمحور أهمها في التغافل عن الواجب الأخلاقي المتجذر في خلاصات الأحكام الدينية والقيمية أيضاً، وكذلك في تخطِّي الالتزام الأخلاقي إلى مرحلة البحث عن الحاجة والمصلحة والشهرة والسلطة، وإلى انعدام الضمير المهني وواجباته، والمصادرة على حقوق الآخرين، والعبث بمطالبهم ومساعيهم وما يرغبون بإنجازه.

لقد غاب عن وعينا أنَّ إتقان العمل والتفاني فيه والبعد عن الغش في تأديته هو واجب أخلاقي، إضافة إلى كونه قيمة أخلاقية تنم عن أصالة الفرد الاجتماعية، ولما كان الضمير هو الإحساس الباطن بما هو حقيقي وزائف، أو بما هو صواب وخطأ، يكون كما يرى (جوزيف بتلر) هو جزء من الطبيعة البشرية "الذي يقودنا للتوافق الأخلاقي مع الذات، والتكامل في شخصية سويّة فعّالة، أو توافقها مع بنية الفرد"[4]، وعلى ذلك لا تكتمل الشخصية الفردية إلا بوجود الضمير، أي مرحلة الدخول في تكوين الذات البالغة العاقلة التي شرعت في معرفة أوجه تقييم ما تُقدِم عليه من أعمال، هذه المرحلة الإدراكية لتتبع الفعل وتقصي حقائقه وتقويم نتائجه هي مرحلة التكوين الفعلي للضمير الأخلاقي الذي يتأهب للرقابة على السلوك والفعل والمعاملة، فحينما يشرع الفرد بمفرده أو مع أقرانه في عمل ما أو مهنة بعينها، فإنَّهم يشعرون

بأنَّ هذا العمل"إمَّا أنْ يكون واجب التنفيذ، وإمَّا أنْ يكون واجب الترك، وإمَّا أنْ يكون من قبيل المباح، وحينما يقومون بالعمل سواء أراعوا الضمير، أم لم يراعوه فإنَّهم يشعرون إثر ذلك بمشاعر مختلفة"[5]، فإذا ما انصاعوا إلى حكم الضمير فيما أوجبه، فإنَّهم يستشعرون درجة التقدير لأنفسهم مصحوبة بلذة بيّنة يمكن أنْ نسميها(الرضا الأخلاقي)، أمَّا إذا لم يستجيبوا لنداء الضمير فالشعور باحتقار أنفسهم واحتقار الآخرين لهم سيكون سيد الموقف.

إنَّ الاستجابة لنداء الضمير، أو عدم الاستماع له هو منبع اللذة والألم معاً، ففي الجانب الأول (جانب: الاستجابة= اللذة) يمكن القول إنَّ كل إنسان حين يبذل نشاطاً، أو يمارس مهنة معينة فإنَّه يرغب من خلال هذا الفعل إلى تحقيق مستوى معيَّن من الرضا والسعادة، ذلك أنَّ الرضا عن النفس وعن التزامها بأوامر الضمير المهني والأخلاقي يلزم عنه بالضرورة الرضا عن الحياة، ومن هنا يكون الشعور بالرضا الأخلاقي هو إحساس بطبيعة المسؤولية الأخلاقية التي يتحمَّلها المهني، وأيضاً تعد تقديراً عقلياً لنوعية الحياة المهنية التي يعيش فيها المهني نفسه، أمَّا في الجانب الثاني (جانب: عدم الاستماع = الألم) فإنَّ تدنِّي الشعور بالرضا الأخلاقي عند ممارسة مهنة ما أو وظيفة بعينها يزيد من ارتفاع معدل الشعور بالاكتئاب والقلق، وهو ما ينعكس سلباً على الأداء الوظيفي للمهني، وعلى ذلك يلعب الاستماع إلى الضمير والاستجابة لأوامره دوراً مهماً في إتقان الوظيفة أو المهنة، والعكس من ذلك يكون لتجاهل هذا الصوت عواقبه المدمرة.

هل تتشكّل ضمائرنا المهنية بعيداً عن منظومة القيم الأخلاقية والاجتماعية والتربوية؟ هل تنأى الممارسات المهنية في حياتنا العملية عن مجموعة القيم الأخلاقية التي تحكم سلوكنا العام؟ "وإذا كان الضمير الأخلاقي هو قوة مفكِّرة عاقلة تميل إلى فعل الخير، وتنأى عن اقتراف الشر، فهو أيضاً يتمتع بسلطان لا يُحد لأنَّه يشرّع ويصدر أوامر خلقية في مجال الأفعال، وبنفس الوقت لا يكبل حرية الإنسان في

التصرف، وهو متأصل في طبائع البشر، ومعصوم عن الخطأ، ولا تؤثر فيه رغبات الإنسان أو مصالحه، لأنَّه ضمير عام وليس ضميراً فردياً"[6].

وعلى ذلك يمكن القول إنَّ الضمير المهني بطبيعته لا يتعارض مع منظومة القيم الأخلاقية والاجتماعية؛ لأنَّه يقع ضمن دائرتها، ويخصّب من صلب أدبيات العمل المهني وأخلاقياته، فهل يمكننا أنْ نبرِّر لأي عامل أو مهني أنْ يختلس الأموال العامة؛ ليزداد غنى وثراء على حساب ضعف الآخرين وفقرهم؟ وهل نبرّر للذي يزعم المهنية في الصحافة مثلاً أنْ يبحث في الزوايا المظلمة وفي خياله عن بعض الوثائق التي يعتقد أنَّها مزوّرة ليعمل من خلالها على تشويه سمعة من يقومون بواجبهم الإداري بمنتهى الأمانة والشفافية بدلاً من البحث عن الحقيقة ونشرها بمهنية وتخصص؟ وماذا نقول لنقابي عززته ثقة أقرانه وأوصلته إلى منصبه وهو يستنفذ كل إمكاناته وجهده وطاقته باحثاً في ما يملك وما لا يملك عن الإشاعات المغرضة والأكاذيب الباطلة والتقارير المختلقة للإيقاع بمن لا يروق له، ولا يحقق له بعض مصالحه الخاصة والشخصية، بدلاً أنْ يدافع عن حقوقهم ومصالحهم ومكتسباتهم؟ وماذا نرد على طبيب أهمل مريضه، أو احتواه لمجرد المصلحة الربحية دون الاعتناء به بوصفه إنساناً أو مريضاً يحتاج الرعاية الكاملة؟ أو معلم أهدر وقت طلابه في غير فائدة، بدلاً أنْ يسخِّر جهده المهني في تعليمهم وتربيتهم وفقاً لما تتطلبه هذه المهنة من تضحيات؟ فأين ذلك كله من منظومة القيم الأخلاقية والمهنية؟ والسؤال المطروح هنا: ألا يقع ذلك تحت عنوان الفساد المتعمد، والتهرُّب من الواجب والمسؤولية والابتعاد عن التخصص والمهنية؟ بلى إنَّه كذلك؛ لأنَّ كل هذه الأفعال لا تنسجم مطلقاً مع القيم الأخلاقية ومبادئها، ولا تتوافق أبداً مع طبيعة الأفعال المهنية التي يقرّها المنطق والعقل والدين على اعتبار أنَّ الفعل الأخلاقي لا يتجزأ، ولا يمكن الفصل بأي شكل من الأشكال بين الضمير الأخلاقي والضمير المهني.

يظهر جلياً أنَّ التداعيات التي تخلفها أزمة الضمير المهني ليست بالسهلة، أو الهينة، فهي تقود إلى تحطيم البنى الاجتماعية للفرد والمجتمع، وتسهم بجدارة في

تدنِّي مستوى العلاقات الإدارية، وتفشي الفساد بأشكاله المتعدِّدة الإداري منه والمالي، وانعكاس ذلك كله على تقدم الفرد والمجتمع، ولا سبيل إلى تجاوز هذه الأزمة إلا بالعودة إلى تعاليم الدين وضوابط الشريعة، وكذلك باستحضار الموروث الفلسفي بوجهيه الفكري والأخلاقي، والرجوع إلى القوانين الأخلاقية التي تقنن طبيعة المهن، ومواثيق الشرف المهني، والالتزام بفكرة الواجب الأخلاقي بوصفه فكرة ذاتية كما حدَّدها الفيلسوف الألماني(إيمانويل كانط) الذي كان يرى أنَّ "ماله أهمية بحق إنَّما هو القانون الأخلاقي"[7].

إنَّ الحياة الخلقية في جوهرها قائمة على مفهوم الواجب على اعتبار أنَّ الذات منبعه، وهو ملزم لها، وليس المقصود بالذات هنا تلك الذات الفردية المنعزلة المتقوقعة على ذاتها، بل هي تلك الذات التي تعد الأخلاق أمراً ذاتياً، وترى في الوقت عينه أنَّ هناك علاقة خصوصية تربطها بالمجموعة، ومن ورائها الإنسانية برمتها، فتغدو هذه الذات المنفتحة تواقة إلى ما هو كوني بفعل تحررها من قيد القوانين الجماعية الضيقة، " واعتمادها على الإرادة والعقل، وما يتصل بهما من معاناة وحرية ومسؤولية. فالذات بهذا المعنى محيلة على ما هو فردي، وفي الوقت ذاته محيلة على الآخرين، بل والإنسانية جمعاء"[8] ولئن كان الواجب في منظومة الوعي الأخلاقي جليّاً لا لبس فيه، فهو يحتاج إلى دعامة قوية تدلِّل له على صحة توافقه مع ما هو كوني، أي نظري مجرَّد، وبين ما هو عملي وواقعي من العلاقات، وبصيغة أخرى، هل يستطيع المرء باعتباره كائناً اجتماعياً أنْ يوفِّق بين ما تقتضيه الأخلاق الكونيّة من دقة وصرامة، وبين ما تميل إليه النفس من مجاملات ومحاباة؟ في تقديري لابد أنَّ هذه المقارنة ستؤدي ضرورة إلى تعارض كبير بين ما يفرضه الواجب، وما تهواه المشاعر، لذلك كان لابد للأخلاق من حَكَمٍ، وهذا الحكم قد يظهر في ما يسميه (برغسون) بالمثال، والمثال هو نموذج تربوي يرتبط بماهية الأخلاق، وهو "تجسيم ملموس لقاعدة أخلاقية عامة، فلا شيء أنفع من تعليم الأطفال وتنشئتهم على

الأخلاق من إعطائهم أمثلة من الماضي، أو من الحاضر تكون لهم منطلق انبهار وتأمل وتفكير"[9] ومن هنا يكون المثال هو النداء والدعوة إلى الأخلاق الفاضلة.

ما أحوجنا إلى إصلاح ضميرنا الأخلاقي والمهني لتجاوز الأزمة التي نغرق فيها حتى النخاع، هذا التجاوز لا يتأتى إلا بالرجوع إلى أوامر الدين ومقتضيات العقل، والالتزام بالقانون الأخلاقي الذي يشكِّل هو ذاته الأساس القوي والمتين للإرادة، فالإرادة وفق النموذج الكانطي حرة حرية مطلقة، لذلك لا يكون الإنسان حراً إلا حين يحترم القانون الأخلاقي، ويجعله مصدراً لسلوكياته وأفعاله، فالحرية هنا هي رديف للإرادة المستقلة المحكومة بالقانون الأخلاقي في صورته الخالصة، وهذه الإرادة المتحدِّدة لذاتها وبذاتها يسميها كانط (الإرادة الخيرة)، ومادامت خيرة فليس غريباً أنْ يكون جوهرها هو(الواجب) ومحتواها الوحيد، ففعل الخير طبقاً لكانط لا يمكن إلا أنْ يكون فعلاً نابعاً من الواجب من أجل الواجب،لا مجرَّد تظاهر بفعل الواجب، لذا وجب التفريق بين قالب الفعل وقلبه، أي ظاهره وباطنه، فالظاهر لا يدل إلا على المراءاة والظهور أمام الآخرين بمظهر النموذج الأخلاقي، أمَّا الباطن فهو تعبير جلي عن ما يمتلكه الفرد من أخلاق حقيقية مستندة إلى النيّة الصادقة، والأخيرة كما يراها كانط هي مبدأ حاسم من مبادئ الحياة الخلقية.

إنَّ قيمة الفعل من الوجهة الأخلاقية لا يتمثل فيما أرغب في تحقيقه بقدر ما يتمثل في طبيعة النيّة التي صدر عنها الفعل، وفي القاعدة الأخلاقية التي يحترمها الفاعل في فعله ذاك، وانطلاقاً من ذلك لا يكون الواجب في نظر كانط سوى القيام بالعمل احتراماً للقانون الأخلاقي وتقديساً له، والإرادة الخيّرة لا تتحدَّد إلا بناء على تمثل ذلك القانون الأخلاقي.

**ثالثاً: التشريح الفلسفي لظاهرة اندثار الأخلاق في المهن**

لعل مسألة اندثار الأخلاق في أداء المهن هي إحدى الظواهر التي تحظى بالانشغال الفلسفي من جهة الوعي بسلبياته الاجتماعية ونتائجه اللا إنسانية، ومن جهة أسبابه ودوافع القيام به، فهي مسألة تتجلَّى بين حدي المعقول واللا معقول، أو

بين حدي ما هو أخلاقي وما هو لا أخلاقي، ففي الوقت الذي نضعها ضمن المحاكمة المنطقية والأخلاقية والفلسفية بوصفها تشكل خرقاً لميثاق المهنة من زاوية، وتمثل تناقضاً مع عقلانية الإنسان وإرادته الخيرة من زاوية أخرى، فقد نجد أنَّ الممارس لفعل التجاوز للخُلق المهني يرى فيه أمراً طبيعياً لا يخل بقواعد المهنة، بل قد يكون شرطاً أداتياً للترفع في سلم الدرجات العملية والمهنية. إنَّ مناظرة كهذه بين مسألة تغييب الأخلاق في الجانب المهني، وبين عقلانية الفلسفة ونقديتها لتمتلك من الراهنية التاريخية والإنسانية ما يدفعنا إلى الاهتمام بها، والانشغال بكيفياتها والتوقف عند أوجه الغرابة فيها من ناحية، ووجوه الاختلاف فيها من ناحية أخرى.

صحيح أنَّنا نعاني في أغلب مجتمعاتنا من انحدار أخلاقي وتراجع قيمي، لكنَّنا لابد أنْ نقف عند حدود هذه الحالة التي دفعتنا إلى المرحلة الراهنة من التدنِّي والسقوط الأخلاقي، الذي انعكس بدوره على سلوكياتنا وأفعالنا وأعمالنا المهنية والعلمية، وقد ألقت هذه الإشكالات بظلالها على كافة مناحي الحياة، وغدت مصدر قلق لكل من يحمل هموم المجتمع، ويسعى لإصلاحه، وبما أنَّ الأخلاق هي الركيزة الأهم في بناء الأمم، وتقدم المجتمعات البشرية، وهي المرشد الرئيس للسلوك والفعل الإنساني، فيجب علينا العمل وفقاً لمبدأ التعزيز، أي تعزيز القيم الأخلاقية ومبادئ الاستقامة الحقيقية، ولاسيما في مجال العمل المهني بكل أصنافه وأشكاله.

إنَّ مسألة اندثار القيم في المهن المختلفة لتعود أولاً وقبل كل شيء إلى عدم الالتزام بالمسؤولية المهنية، ولاشك أنَّ المسؤولية المهنية في جوهرها تتعين في التقيد بجملة المعايير والمبادئ والسلوكيات التي تعبِّر في محتواها عن العلاقة بين الكادر المهني من جهة، والجمهور من جهة ثانية، والمجتمع الذي ينتمون إليه من جهة ثالثة، وهذه السلوكيات والمبادئ قد تكون متعارف عليها عرفاً وتقليداً، وقد تكون عبارة عن مبادئ ومعايير يضعها أو ينظِّمها القانون النقابي للمهنة، كما يلعب تجاوز قوانين المهنة دوراً أساسياً في الاستخفاف بأخلاقيات المهنة وآدابها، ويزداد الأمر

ضراوة حين لا تطبَّق العقوبات القانونية المنصوص عليها في لوائح تنظيم العمل المهني بحق المقصِّر أو المتهاون.

وفي إطار التحليل الفلسفي لظاهرة انزلاق الأخلاق المهنية نحو الرداءة والإهمال، يمكن القول بشيء من الإيجاز بأنَّ ثمة عوامل داخلية وأخرى خارجية تسهم بشكل مباشر في تمييع الحدود بين فعل الواجب باعتباره نسقاً متكاملاً من الضوابط الإيطيقية (الأخلاقية)، وبين النظر إلى المنفعة الشخصية أو الوعي المصلحي بضرورة تحقيق الرغبات، وتكييف الأهواء والأمزجة لتحقيق أكبر قدر من الكسب، سواء أكان كسباً مادياً أم معنوياً، وتعزى هذه العوامل الداخلية إلى الفرد المهني ذاته، أو الشخصية المهنية عينها.

ولعل هذه العوامل تتمثل في جملة من الأفعال أهمها **(إهمال صوت الضمير، الانحراف القيمي، عدم الاكتراث لأهمية المسؤولية الأخلاقية المهنية، الاحتيال المهني على القوانين السائدة، انحسار الوعي ضمن المصلحة الذاتية، شذوذ الإرادة عن قوامها الخيّر، تجاهل الحقيقة الأخلاقية المتمثلة في الفضيلة، غياب الرادع الديني والذاتي واختفاء عنصر المحاسبة الذاتية، ربط مفهوم التجاوز المهني بمفهوم السعادة**، وتحصيل أكبر قدر من المنفعة واللذة، فلم تعد مسألة السعادة في زمننا الراهن شأناً فلسفياً ينبغي معرفة اشتراطاته والوعي بعوائق تحقيقه "فقد غدت في مقابل ذلك مسألة اجتماعية واقتصادية ذات معايير استهلاكية وتقنية ... بالإضافة إلى ذلك فإنَّ نجاح المجتمعات الاستهلاكية في ترسيخ هذا الفهم للسعادة لا يعود لنجاعة مؤسساتها فحسب، بل يعود كذلك لتهافت بنية الأفكار والقيم الفلسفية في الطوباوية واللامعقول"[(10)]، وغيرها كثير.

أمَّا العوامل الخارجية فلا مناص من اعتبارها هي الأخرى عوامل –رغم أهميتها– ـ هدم للقيم والسلوكيات إذا ما جرى توظيفها في قالب غير الذي أنجزت من أجله، نذكر منها: **(الثورة التقنيّة ومنتجات العولمة، غياب البرامج التوجيهية والترشيدية، تردي الأوضاع الاقتصادية، تراجع دور التربية الأسرية، فشل المؤسسات الرسمية**

**في معالجة الفساد الإداري، تقلص دور المؤسسات الدينية، التوسع في التركيز المعرفي على العلوم التطبيقية وإهمال العلوم الاجتماعية ذات الطابع النقدي، إهمال دراسة النظريات التي تؤكد على أهمية الأخلاق في المجال المهني)** وغير ذلك من العوامل الخارجية والأسباب المؤثرة سلباً على أخلاقيات المهن.

إذا كان هذا التشريح الفلسفي الوجيز قد أظهر بعضاً من العوامل الداخلية والخارجية فإنَّه من الملزم أنْ نشير إلى عامل آخر له من الأهمية ما يجعله عاملاً رئيساً له سلبياته المؤثرة ألا وهو(غياب النقد الذاتي) وخير من عبّر عن هذا النقد من الفلاسفة الفيلسوف الوجودي الدانمركي الأصل (سرن كيركغارد)، الذي يعد أول من تحدث عن مفهوم (القدرة على أنْ يكون ذاته) أي الفرد، واعتبر أنَّ الحياة القائمة على الأخلاق تلزم الإنسان باستجماع نفسه واستقلاله عن محيطٍ يسعى لقهره، فتماسك الفرد مع ذاته يشكل أعلى درجات الوعي بفرديته وحريته، وهي دعوة لأنْ يعود الإنسان إلى نفسه ويمنح حياته ضرباً من التواصل والشفافية، وهنا تحديداً يبدأ إحساسه بالمسؤولية الأخلاقية والمهنية ليتحمل مسؤولية أعماله الخاصة، وأنْ يواجه التزاماته مع الآخرين. لذا يركز كيركغارد انتباهه كلياً على بنية قدرة أنْ يكون (الفرد) هو نفسه، أي على نمط تأمل ذاتي أخلاقي والخيار من أجله، فمن خلال "النقد الذاتي يكتسب الفرد ماضيه وسيرته، بقدر ما يتذكر عينياً وبقدر ما كانت في الوقائع وذلك على ضوء إمكانيات الأفعال المستقبلية"[11]، ومن هنا يمتلك الفرد ذاته الجرأة على مراجعة نفسه من خلال التقييم الأخلاقي الصارم لكل أعماله وتجاوزاته، ومن خلال المقاربة النقدية لسيرته كما هي في الواقع.

إنَّنا اليوم أمام تحديات أخلاقية جمّة، تفرض علينا مراجعة ذواتنا وتصنيفها وفقاً للنظرة النيتشوية للأخلاق، فالأخيرة وفقاً لنيتشه ليست سوى تعبير عن موقف وجودي، متعلقة بحالة الفرد ووعيه ومجموع هواجسه الخاصة من ميول وأهواء، ومن ثم فهي لا يمكن أنْ تكون كونية كما زعم كانط، فالأخلاق "لا تستمد وجودها من ذاتها، ولا تتحدد قيمتها في ذاتها، وإنَّما هي محكومة بطبيعة الفرد ذاته، وصادرة عن جماع

معطياته وظروفه ومتأثرة أساساً بما لديه من القوة أو الضعف"[12]. ومن هنا استنتج نيتشه أنَّ دلالة الأخلاق تتكشَّف عبر مستويين، فجعلها نوعين:

**النوع الأول:** أخلاق الإنسان الضعيف: وهي أخلاق تتعلق بشريحة من البشر تفتقر إلى معظم معاني الحياة والقوة والسمو، الأمر الذي يجعلهم موصوفين بالنفاق والكذب والتحايل، فيميلون بذلك إلى تبرير غاياتهم بوسائل الريبة واصطناع الحيل، وانتهاج الطرق المتعرجة، وتزوير القيم، وقلب سلم المراتب رأساً على عقب، فيصورون الضعيف قرين الخير، والقوي لصيق الشر، وبقلبهم للقيم والتجني عليها نشأ تصور الأخلاق على أنَّها ثنائية قطباها الخير والشر، ولذلك لا ينبغي طبقاً لنيتشه تجاوز الشر وحده بوصفه نقيضاً للخير، بل يجب بهذه الصورة تجاوز الخير والشر معاً باعتبارهما في النهاية قطبا تصور واحد اصطنعه الإنسان المنافق اصطناعاً وخلقه اختلاقاً لتبرير منزلته الحقيقية من سلّم المجتمع والقيم معاً.

أمَّا **النوع الثاني** فهو أخلاق الإنسان القوي: وهي أخلاق الفكر المتحرر الذي يروم التعالي والسمو عن الدناءة، ويتجاوز الضعف والرداءة وما يستوجبانه من تصور أخلاقي، وذلك بإنجاز مزيد من القوة وتحقيق قدرٍ عالٍ من الأخلاقية المتزنة، وبالتالي تتجسد قيمة كل فعل في درجة القوة التي يكون عليها الإنسان، وفي الطريقة التي بها يتخطَّى النقائص التي ينتجها واقعه، ويطمح إلى نيل سمو النفس.

وبذلك يبدو الفرق جلياً بين هذين الصنفين، ومن ثم لا مشاحة في اعتبار أنَّ اندثار الأخلاق في المهن إنَّما يشكل ضربة قاصمة لمفهوم الإرادة، وتحدياً صارخاً للمواثيق الأخلاقية بألوانها المتعددة، الأمر الذي يستوجب البحث عن حلول منطقية وواقعية، تحيل ما هو نظري إلى حيز التطبيق الفعلي، وهذا لا يتأتى إلا بتضافر الجهود، وشحذ الهمم نحو تحقيق المحاولات الأخلاقية الرامية إلى إصلاح السلوك وتأسيسه على الالتزام والتحلي بروح المبادرة، "ولئن كان بالمستطاع أنْ نتصور إنساناً يسعى إلى الكمال لكن لا يمكن أنْ نتصور إنساناً كاملاً "[13]. وذلك معناه أنْ يظل

الإنسان يحاول قدر جهده إصلاح ما يمكن إصلاحه، والتقيد قدر المستطاع بأخلاقيات العمل، وتحكيم الضمير، وتقديم الأعمال لمحاكمة العقل النقدي.

وتأسيساً على ذلك نسعى لأنْ يكون هذا التشريح والتحليل رغم بساطته وإيجازه، نافذة يطل من خلالها الباحثون على دراسة هذه الظاهرة بكل حيثياتها ومسبباتها، ومسلكاً آخر من مسالك تجديد الوعي، واستحداث أدوات معرفية من شأنها الإحاطة بهذا الموضوع وتبيان مدى أهميته، وانعكاساته المؤثرة سلباً على مجرى تطور الفرد والمجتمع وتقدمهما.

**هوامش البحث ومصادره.**

1) عادل، ظاهر، أولية العقل، دار أمواج، بيروت:2001، ص103.
2) هتشنسون، معجم الأفكار والأعلام، ترجمة: خليل الجيّوسي، دار الفارابي، بيروت:2007، ص14.
3) يورغن هابرماس،مستقبل الطبيعة الإنسانية،ترجمة: جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت:2006 ، ص8.
4) هتشنسون، المرجع نفسه، ص292.
5) أندريه كريسون،المشكلة الأخلاقية والفلاسفة، ترجمة:عبد الحليم محمود، مكتبة الأسرة، القاهرة 2004، ص67.
6) خليل خلوف، الضمير المهني، صحيفة الفداء، حماه، سوريا:2011 .
7) برتراند رسل، حكمة الغرب، عالم المعرفة، العدد 365، الكويت: 2009، ص147.
8) صالح الحاجي، الفلسفة، دار سراس للنشر، تونس: 2002، ص224.
9) المرجع نفسه، ص225.
10) محيي الدين الكلاعي، طريقة المقال، دار محمد علي للنشر، تونس:2004 ، ص231.
11) يورغن هابرماس، مستقبل الطبيعة الإنسانية، ص14.

12) صالح الحاجي، الفلسفة، ص229.

13) علي صغير، أخلاقيات العنف البائسة، صحيفة السفير، العدد، 12592، بيروت: 2013.